للمفتتح بأحرفهن من الأسماء. وقد يجتمع الأمران نحو يرمع وتبشر وإنما كان شرط كونه على وزن يكثر في
الأفعال ويقل في الأسماء. وكان مطلقا في كونه مفتتحا بما يدل على معنى في الفعل دون الاسم **تنبيهات الأول**
قد اتضح بما ذكر أن التعبير بهذا النوع بأن يقال وأصله للفعل كما فعل في الكافية أو ما هو به أولى كما في غيرها
والتفصيل أجود من التعبير عنه بالغالب **الثاني** فهم من قوله يخص الفعل أو غالب أن الوزن المشترك
غير الغالب لا يمنع الصرف نحو ضرب ودحرج خلافا لعيسى بن عمر فيما نقل من فعل فإنه لا ينصرف تمسكا بقوله
أنا ابن جلا وطلاع الثنايا. ولا حجة فيه لأنه محمول على إرادة أنا ابن رجل جلا الأمور وجربها فجلا جملة من فعل
وفاعل في محل نعت لا ممنوع من الصرف كقوله. نبئت أخوالي بني يزيد. والذي يدل على ذلك إجماع العرب على صرف
كعسب اسم رجل مع أنه منقول من كعسب إذا أسرع وقد ذهب بعضهم إلى أن الفعل فيه محكي مسمى به وإن
كان غير مسند إلى ضمير متمسكا بهذا البيت ونقل عن ابن ... ما يقرب من مذهب عيسى فإن الأمثلة التي ذكرها
سماء ولا فعال أن غلبت للأفعال فإنها في المعرفة نحو رجل اسمه ضرب فإن هذا اللفظ وإن كان
اسما للعسل إلا أنه اشتهر في الفعل وإن غلب في الاسم فإنه يجري في المعرفة والنكرة نحو رجل
مسمى بخجل لأنه يكون فعلا تقول خجل عليه القاضي ولكنه اشتهر في الاسم **الثالث** يشترط
في الوزن المانع للصرف شرطان أحدهما أن يكون لازما والثاني أن لا يخرج بالتغيير إلى مثال هو للاسم
فخرج بالأول نحو امرئ فإنه لو سمي به انصرف وإن كان في النصب مشبها بالأمر من علم لأنه لا يلزم
حركة واحدة فلم نعتبر فيه الموازنة وخرج بالثاني نحو رد وقيل فإن أصلهما ردد وقول لكن
الإدغام والإعلال أخرجاهما إلى المشابهة برد وقبل فلم يعتبر فيهما أوزان الأصل ولو سميت
رجلا بألبب بالضم جمع لب لم تصرفه لأنه لم يخرج بالإدغام إلى وزن ليس للفعل وحكم ألبب اتفاقا
عن العب المضموم لأنه باين الفعل بالفك وشمل قولنا إلى مثال هو للاسم فيمتنع آخرهما ما خرج إلى
مثال غير نادر ولا إشكال في صرفه نحو رد وقيل وآخر ما خرج إلى مثال نادر نحو انطلق إذا أسكنت لامه
فإنه خرج إلى بناء انجل وهو نادر وهذا فيه خلاف وجوز فيه ابن خروف الصرف والمنع وقد فهم من ذلك أن
ما دخله الإعلال ولم يخرجه إلى وزن الاسم امتنع صرفه **الرابع** اختلف في سكون التخفيف لعارض
بعد التسمية نحو ضرب بسكون العين مخففا من ضرب المجهول فمذهب سيبويه أنه كالسكون اللازم فيمنع
وهو اختيار المصنف وذهب المازني والمبرد ومن وافقهما إلى أنه ممتنع الصرف فلو خفف قبل التسمية
انصرف قولا واحدا انتهى **وما يصير علما من ذي ألف. زيدت لإلحاق فليس ينصرف** أي ألف الإلحاق
المقصورة تمنع الصرف مع العلمية لشبهها بألف التأنيث من وجهين الأول أنها زيادة ليست
مبدلة من شيء بخلاف الممدودة فإنها مبدلة من ياء والثاني أنها تقع في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى

فهو على مثال سكرى بخلاف الممدودة نحو علباء. وتشبه الفتى بالقشي كثيرا ما يلحقه به نحو كحا
اسم رجل فإنه عند سيبويه ممنوع الصرف لشبهه بما فيه الوزن والامتناع من الألف واللام
وحوزن علما أي علما حيث يمنع صرفه للتعريف والعجمة بأن كان حمدون وشبهه من الأعلام المزيد
في آخرها واو بعد ضمة ونون لغير جمعية لا يوجد في استعمال عربي مجرد عن العربية بل في
استعمال عجمي حقيقة أو حكما فالحق بما منع صرفه للتعريف والعجمة المحضة **تنبيهان**
الأول كان ينبغي أن يغير الألف بالمقصورة صريحا أو بالمثال أو بهما كما فعل في الكافية فقال
والألف الإلحاق مقصورا امنع. كعلقى ذا علمية وقع. **الثاني** حكم ألف التكثير كحكم ألف الإلحاق
فإنها تمنع مع العلمية نحو قبعثرى ذكره بعضهم انتهى **والعلم امنع صرفه إن عدلا. كفعل التوكيد
أو كثعلا. والعدل والتعريف مانعا سحر. إذا به التعيين قصدا يعتبر** أي يمنع من الصرف اجتماع التعريف
والعدل في ثلاثة أشياء أحدها فعل في التوكيد وهو جمع وكتع وبصع وبتع فإنها معارف بنية الإضافة
فيه الوضع المؤكد وشابهت بذلك العلم لكونه معرفة من غير قرينة لفظية هذا ما مشى عليه في شرح الكافية
وهو ظاهر مذهب سيبويه واختاره ابن عصفور وقيل بالعلمية وهو ظاهر كلامه هنا ورده في شرح
الكافية وأبطله وقال في التسهيل بشبه العلمية أو الوصفية قال أبو حيان وجوز بعضهم أن العدل
يمنع مع شبه الصفة في باب جمع لأن العرب ... ومعدولة عن فعلوات فإن مفردها جمعاء و
كتعاء وبصعاء وبتعاء وإنما قياس فعلاء إذا كان اسما أن يجمع على فعلاوات كصحراء وصحراوات
لأن مذكره جمع بالواو والنون فحق مؤنثه أن يجمع بالألف والتاء وهذا اختيار الناظم وقيل معدول عن
فعل لأن قياس أفعل فعلاء أن يجمع مذكره ومؤنثه على فعل نحو حمر في أحمر وحمراء وهو قول الأخفش و...
والسيرافي واختاره ابن عصفور وقيل إنه معدول عن فعالى كصحراء وصحارى والصحيح الأول لأن فعلاء
لا يجمع على فعل إلا إذا كان مؤنثا لأفعل صفة كحمراء وصفراء ولا على فعالى إلا إذا كان اسما محضا لا مذكر له
كصحراء. وجمعاء ليس كذلك الثاني علم المذكر المعدول إلى فعل نحو عمر وزفر وزحل ومضر وثعل وهبل وجشم
وقثم وجمح وقزح ودلف فعمر معدول عن عامر وزفر عن زافر وكذا باقيها قيل وبعضها عن أفعل وهو ثعل
وطريق العلم بعدل هذا النوع سماعه غير مصروف عاريا من سائر الموانع وإنما جعل هذا النوع
معدولا لأمرين أحدهما أنه لولا تقدير عدله لزم ترتيب المنع على علة واحدة إذ ليس فيه من الموانع غير
العلمية والآخر أن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولا عن عامر العلم المنقول عن الصفة ولم
يجعل مرتجلا وكذا باقيها وذكر بعضهم لعدله فائدتين إحداهما لفظية وهي التخفيف والأخرى معنوية
وهي تمحيض العلمية إذ لو قيل عامر لتوهم أنه صفة فإن ورد فعل مصروفا وهو علم علمنا أنه ليس بمعدول

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com) 1